تقريـــر موجـــز

عـــن معهـــد أبحاث البنـــاء

HBRC
0288A18
المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء
Housing & Building National Research Center
Since 1954

أغسطس ١٩٦٤

D.

28 A 18

↓

D.

1 A 18

19

تقرير مـــــــوجز

عن معهد أبحـــــــاث البنـــاء

٢١ سبتمبر ١٩٦٤

معهد أبحاث البناء
المكتبة
١٠٤٦٦

HBRC
المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء
Housing & Building National Research Center
Since 1954

أغسطس ١٩٦٤

تقرير موجـــــز
عن معهد أبحـــــاث البنـــاء

عندما صدر القانون رقم ٤٩٥ فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بانشاء معهد أبحاث البناء بالجمهورية المصرية كهيئة مستقلة له الشخصية الاعتبارية نص فى مذكرته التفسيرية " أنـــه نظرا لأن طرق الانشاء المتبعة حاليا ماهى الا طرق تقليدية لم توضع محل البحث العلمى لاستخراج النظم الملائمة للبـــلاد ـ سواء من ناحية مواد البناء أو من ناحية طـــرق التصميم والانشاء ثم من الناحية التنفيذيـة ـ لذا يلزم قيام جهاز للبحث العلمى فى صـــورة معهد لأبحاث البنـاء يكون الغرض منه تكوين هيئة فنية تقوم بالاشراف على القيام بأبحـــاث ودراسات مستمرة ويقوم فى الوقت ذاته بتنسيق الجهود التى تبذلها الهيئات العلميـــة المختلفة فى هذا الســبيل".

وقد أنشىء معهد أبحاث البناء بالقانون المذكور لتنفيذ الاتفاق التعاونى ـ والخاص بانشاء مركز لأبحاث البناء ـ بين الحكومة المصرية ويمثلها وزير الشئون البلدية والقرويـــة (وزارة الاسكان والمرافق حاليا) وبين ادارة العمليات الخارجيـة لحكومـة الولايـــات المتحدة الأمريكية ويمثلها مدير بعثة العمليات الخارجيـــة فى مصر وقد تضمنت مواد هـــذا القانون أن ايرادات المعهد تتكون من الاعتمادات المخصصة له بميزانيـــة الدولة والاعانـــات والهبات والموارد الأخرى التى يرخص بها على أن تساهم حكومة الولايـــات المتحـــده الأمريكية بتقديم ما يلـــزم للمركز من أجهزة فنية وأدوات ومواد مما لاتنتجه مصر محليا كما تقـدم ايضا خدمات الخـــبراء الأمريكيين فى أبحاث البناء طبقا لما يتفق عليه بين الحكومة المصريـــة وادارة العمليات الأمريكية .

ولكن لم تقم ادارة العمليات الخارجية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية من جانبهـــا بتنفيذ التزاماتها الا بقدر ضئيل لايكاد يذكـــر فى مبدأ الأمر ثم توقفت تماما الى أن تلقـــى المعهد فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩ من لجنة التخطيط القومى مايفيد أن ادارة العمليـــات

HBRC
المركز القومى لبحوث الاسكان والبناء
Housing & Building National Research Center
Since 1954

الخارجية لحكومة الولايات المتحدة الامريكية (النقطة الرابعة) قد أوقفت مساهمتها واتفاقياتها في نهاية عام ١٩٥٦ وعلى ذلك يمكن اعتبار مشروعاتها منتهية عند الحد الذي وصلت اليه قبل الاتفاق فكان على المعهد أن يعتمد على المبالغ التي تخصص له من ميزانية الدولة الا أنه للاسف الشديد لم يحصل على الاعتمادات التي طلبها والتي تتضمن تكاليف انشاء معامله وتجهيزها بالاجهزة والادوات المطلوبة وايفاد البعثات واستقدام الخبراء واضطر أن يعتمد كلية على اعانة سنوية يحصل عليها من وزارة الشئون البلدية والقروية لا تتناسب اطلاقا مع رسالته والاعباء الملقاه على عاتقه . ولما كان من المؤكد عدم امكان تحقيق الاهداف المطلوبة من المعهد دون انشاء معامل مستقلة به فانه لم يألو جهدا في ضغط مصروفاته الى أقصى حد حتى تمكن من توفير مبلغ سمح بالبدء في انشاء جزء من المرحلة الاولى من معامله . ولازالت عملية الانشاء والتشطيب تسير على دفعات متقطعة حسب مايصل المعهد من اعتمادات .

وقد سبق أن دعت الحالة مؤتمرات صناعة مواد البناء والهندسة الانشائية التي نظمها المجلس الاعلى للعلوم ١٩٥٩ لتخطيط السياسة العلمية للبلاد في مجال أبحاث البناء والتي خصت جمهرة العلماء والاخصائيين بفئاتهم المختلفة الى اتخاذ عدة قرارات تضمنت "أن يكون معهد أبحاث البناء هيئة قومية مستقلة لها الشخصية الاعتبارية على أن تكون معامله هي المعامل المركزية للدولة فيما يختص بالبحوث المتعلقة بصناعة مواد البناء والهندسة الانشائية بفروعها المختلفة والهندسة المعمارية" . وكذلك "التوصية باعتماد المبالغ المقترحة حتى يتمكن من تأدية رسالته وتحقيق ماهو معقود عليه من آمال نحو النهضة العمرانية والثروة الصناعية " .

وقد أيد تلك القرارات ماجاء بخطة التنمية للسنوات الخمس ١٩٦٠ — ١٩٦٥ "أنه نظرا للتوسع المطرد في مجال الانشاء والتعمير على نطاق قومي يتطلب مزيدا من البحوث والدراسات العلمية التطبيقية لتحسين مواد البناء الحالية واستنباط الجديد منها من

الخامات المحلية وفى أفضل المواصفات والتصميمات وخفض تكلفة الانتاج والتشييد — لهذا فقد اقتضى الحال اعادة النظر فى وضع معهد أبحاث البناء الذى يختص بذلك حاليا واعادة انشائه كمؤسسة عامة قومية تسمى المركز القومى لأبحاث البناء " .

كما انتهت لجنة أبحاث البناء التى شكلت سنة ١٩٦١ بالمجلس الأعلى للعلوم — والتى ضمت ممثلين عن وزارات الأشغال والحربية والشئون البلدية والقروية والصناعة والمواصلات وكليات الهندسة بالجامعات وجمعية المهندسين واتحاد الصناعات ونقابة المقاولين (فى ذلك الوقت) ، وذلك بناء على ما أشار به السيد رئيس المجلس التنفيذى ورئيس المجلس الأعلى للعلوم الى اعداد مشروع بقانون خاص بالاشتراطات القومية لأسس التصميم والتنفيذ للأعمال الانشائية والبناء .

وقد تضمن المشروع أن يقوم معهد أبحاث البناء بوضع هذه الاشتراطات ويعتبر المرجع المعتمد فى كل ما يتعلق بهذه الاشتراطات ، كما أوصت اللجنة باعادة النظر فى قانون انشاء المعهد على أن تكون له الصفة القومية المستقلة ليتمكن من القيام بمسئولياته نحو جميع الوزارات والهيئات المعنية بشئون الأعمال الانشائية والبناء وتدعيمه ليقوم بتأدية رسالته على الوجه الأكمل .

وقد أعدت وزارة الشئون البلدية والقروية سنة ١٩٥٩ مشروع قرار ثم وزارة البحث العلمى سنة ١٩٦٣ مشروع قرار بقانون بانشاء المركز القومى لأبحاث البناء .

ثم صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ الذى تضمن الغاء القانون رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٥٤ الخاص بانشاء معهد أبحاث البناء واعتباره معهدا نوعيا لبحوث البناء تسرى عليه اللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث فيما لا يتعارض مع احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ الخاص بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا .

HBRC
المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء
Housing & Building National Research Center
Since 1954

يشمل مشروع أقسام أبحاث البناء المتكاملة ثلاثة عشر قسما (كل قسم منها في حقيقة الأمر عبارة عن معهد أو أكثر) تضم ١٤٨ وحدة كما هو مبين بالمكتب المرفق وهذه الأقسام هي :

قسم الانشاءات (١٦ وحدة) — قسم الخرسانة والخرسانة المسلحة (١٣ وحدة) قسم الأساسات والمنشآت تحت الأرض (١٥ وحدة) — قسم مقاومة المواد واختباراتها (١٤ وحدة) — قسم مواد البناء (١٩ وحدة) — قسم المساكن والأبنية العامة (٧ وحدات) — قسم الهندسة الصحية والمنشآت الهيدروليكية (١٧ وحدة) — قسم طبيعة الانشاءات (١١ وحدة) — قسم الانشاء الآلي (١١ وحدة) قسم التصميم التجريبي (٤ وحدات) — قسم التخطيط الاقليمي وتخطيط المدن (٩ وحدات) — قسم اقتصاديات المنشآت (٦ وحدات) — قسم الوثائق والمخابرات العلمية (٦ وحدات) .

هذا وقد ركز المعهد مجهوداته بصفة مبدئية على السبعة أقسام الأولى آخذا في الاعتبار أولوية الموضوعات طبقا لاحتياجات البلاد العاجلة على أن تستكمل وحدات هذه الأقسام والأقسام الأخرى تدريجيا حتى تصل الى الصورة المرجوة .

بالرغم من امكانيات المعهد الحالية الضئيلة بسبب عدم توفر الاعتمادات لاستكمال معامله وتوفير الامكانيات البشرية فانه بمجهودات مضنية ومصونة لجانه الفنية قد تناول بالدراسة والبحث حتى الآن ما يزيد على المائة موضوع كما هو مبين بالتقارير السنوية للمعهد (ومرفق بيان برؤوس هذه الموضوعات) ويقدر الوفر الذي تحققه هذه الدراسات والأبحاث بتطبيق نتائجها بعدة ملايين من الجنيهات سنويا . وهذه الدراسات والأبحاث مودعة بوثائق المعهد لحين انشاء المطبعة الخاصة به حتى يمكن طبعها ونشرها على نطاق واسع الا أن المعهد قام بطبع ونشر بعضها بقدر ما سمحت به الظروف والامكانيات .

وفى مجال المعاونة العلمية والفنية قام المعهد بتقديم الاستشارات والبيانات الفنية واجراء الاختبارات التى طلبتها الوزارات والمصالح والهيئات كما واصل المعهد معاونته لبعض الشعب العلمية فى الجمهورية العربية المتحدة المتفرعة من هيئات دولية ٠

ويلزم الاشارة بأنه لم يكلف للعمل بالمعهد من المهندسين خريجى عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ سوى مهندس واحد فى الوقت الذى طالب المعهد تخصيص خمسة عشر مهندسا فى عام ١٩٦٢ وخمسة وثلاثون مهندسا فى عام ١٩٦٣ علما بأن عدد المهندسين الموجودين حاليا بالمعهد المكلفين بدراسة المواضيع المذكورة بالبيان المرفق أو التحضير لها وللجان الفنيه واعداد التصميمات والرسومات التفصيلية لمعامل المعهد والاشتراطات الخاصة به ومباشرة تنفيذ مبانيه يبلغ فقط عشرون مهندسا ومعظمهم حديثى التخرج ٠

هذا عرض موجز عن المرحلة التى وصل اليها معهد أبحاث البناء ٠ والأمل كبير فى أن تهيأ للمعهد كافة الامكانيات لتحقيق الصورة الواجبة والأهداف المرجوة ٠

أغسطس سنة ١٩٦٤

المدير

دكتور عبد العزيز عبد الخالق صابر

HBRC
المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء
Housing & Building National Research Center
Since 1954